

قراءة في المهمة السرية للمير آلاي "كامل باي" إلى قسنطينة سنة (1836م)
Review in Miralay kâmil bey's mission to Constantine in (1836)

اسم ولقب المؤلف المرسل: خيرالدين سعيدي - Saidi Kheireddine
الدرجة والعنوان المهني: دكتور- باحث بقسم التاريخ العثماني- جامعة إسطنبول- 1453- تركيا
البريد الإلكتروني: kheireddine.saidi@ogr.iu.edu.tr

تاريخ استقبال المقال: 2021/03/03 تاريخ المراجعة: 2021/04/04 تاريخ القبول: 2021/05/22

الملخص: تحاول هذه الدراسة رصد إحدى المساعي المبذولة من الباب العالي لفهم ما كان يجري في الجزائر بعد الإنزال الفرنسي، ضمن نطاق زمني محصور بين سنوات (1830-1837م)، وسينصب التركيز على الحيز المكاني الذي كانت المهمة موجهة نحوه، أي: "بيلك قسنطينة"، وهذا بتتبع واستنطاق المراسلات البينية والتقارير الرسمية والوثائق الأرشيفية المكتوبة باللغة العثمانية. تركز على شقين أساسيين: الأول يحاول تتبع الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية لفهم المسألة الجزائرية، من خلال استعراض السياق العام الذي أتت فيه المهمة، وبالتحديد المرحلة الممتدة ما بين 1830-1833م، وهذا لكي يتضح المسار الذي سلكته المهمة إلى غاية تطبيقها على الأرض، أمّا الشق الثاني في هذه الدراسة: فقد حاولنا فيه تفكيك هذه المهمة الرسمية التي وُكِّل الميرالاي "كامل باي" بها سنة 1836م، فتحدثنا عن الغرض الرئيسي من وراءها والشكل الذي اتخذته، والمسار الجغرافي الذي سلكته، المخرجات التي انبثقت عن هذه المهمة، ثم حاولنا تبين التأثير الذي كان لهذه المهمة على مستقبل إيالة الجزائر من جهة ومن جهة أخرى كيفية تفاعل مختلف الأطراف المعنية بهذه المهمة مع نتائجها.

الكلمات مفتاحية: كامل باي؛ الدولة العثمانية؛ الاحتلال الفرنسي؛ بيلك قسنطينة؛ أحمد باي؛ الجزائر.

Abstract: This paper is devoted to answering the following question: Did the Ottomans abandon Algeria? Miralay kâmil bey's mission to Constantine in (1836) was the objective behind shedding light on new information about a

secret mission carried by the Ottoman Empire aiming to understand the Algerian problem prior to the French setting sail to Algeria. The focus will be on the period between 1830-1837, and the spatial space in which the mission was carried in Constantine. As such information is scarce, this study relies primarily on the Ottoman archives found in Istanbul. There are two focus point; the first is illustrating the Ottoman efforts in understanding the internal situation in Algeria, and the second point revolves around Miralay Kamil's secret mission in Constantine. Thus, the bulk of this research paper is devoted to answering the following problematic: what is the main reason for this mission? Which path did take it? Did it have an to investigate the impact on the Algerian problem? And what are its results and the reasons behind its secrecy?

Keywords: Ottoman Empire; Conquest of Algeria; Constantine; Ahmed Bey; Kamil Bey; the French occupation.

مقدمة: أضى موقف الدولة العثمانية من الاحتلال الفرنسي للجزائر، ومساعدتها للدفاع عن الإيالة إحدى الإشكاليات الرئيسية التي تتناول تاريخ الجزائر الحديث وانتقل الحديث في هذا الموضوع من الأوساط البحثية إلى المجال العام، وأصبح إصدار الأحكام القطعية بناء على أحكام مسبقة أمراً عادياً، في حين نجد الدراسات الأكاديمية في هذا الموضوع لا تزال عامة وبعضها قراءات سطحية لأسباب عدّة، أهمها غياب المظان الرئيسية للموضوع أثناء تناوله، ونقصد بالمظان "المصادر الأرشيفية" الأصيلة حول الموضوع، والتي ظلت حبيسة لغتها الأصلية (العثمانية) ما صعب استغلالها والاستفادة من مضامينها.

على أنه يجب أن نوضح أن الغرض من هذه الدراسة تقديم معلومات تفصيلية عن إحدى المهام الرسمية ومخرجاتها وليس تثبيت أو نفي شيء ما، بل غرضنا أن نقدم مادة قد تُسهم في طرح تساؤلات جديدة تخص موقف الدولة العثمانية ومساعدتها فيما يتعلق بـ"المسألة الجزائرية"، وهذا اعتماداً على الوثائق الأرشيفية بشكل خاص فما هي السياقات الكبرى التي كانت تلك المرحلة وحتّمت وجود هذه المهمة؟ وما هي المسارات السياسية والجغرافية التي سلكتها؟ والمخرجات التي انبثقت عنها؟ ثمّ ما هي المواقف منها؟ وكيف كانت انعكاساتها على المسألة الجزائرية بصفة عامة وبذلك قسنطينة بصفة خاصة.

بقي أن أوطئ ببيان بعض الإشارات التي استخدمت في الهامش نروم بها بيان معاني هذه الإشارات ودلالاتها، فتدل مثلاً الحروف: (BOA) على اختصار (Başkanlık Osmanlı) (Arşivi) "رئاسة الأرشيف العثماني"، وضمن الأرشيف المذكور أقسام عدّة ومعتمد عليها

بشكل أساسي هي: (HAT) اختصاراً لكلمة (HattıHümayun)، وهي الوثائق المحفوظة ضمن "الخط الهمايوني" كما يعبر حرفاً (HR) على اختصار (hariciyeNezarti)، والتي يقصد بها "نظارة/وزارة الخارجية"، كما يقصد بمختصرة (i.DUIT) الدلالة على (İrade Dosya) (Usulu)، والتي يراد بها "الملفات الأصلية بالأوامر السلطانية".

1- السياقات التاريخية لمهمة الميرالاي "كامل باي" إلى قسنطينة: سقطت مدينة الجزائر رسمياً يوم 5 جويلية/تموز 1830م في يد القوات الفرنسية، غير أن الدولة العثمانية لم تعلم بذلك إلا عن طريق مراسلة من السفير الفرنسي في إسطنبول الجنرال "قيمينو" (Guilleminot) في الثاني من أغسطس/أوت سنة (1830م)⁽¹⁾، ما أصاب رجال السلطة في الدولة العثمانية بحيرة ودهشة كبيرتين، فلم يكن متوقعاً بالمرة مثل هذا الخبر، ما جعل الدولة العثمانية تبحث عن سبيل يتيح لها التواصل مع ما كان يحدث في الجزائر. ولم يتحقق هذا التواصل إلا عن طريق مراسلة من الحاج "أحمد باي" في جمادى الأولى 1249هـ/أكتوبر 1833م بعد اقتراح قدمه له "حمدان خوجة"⁽²⁾، وهو ما حدث فعلياً برسالة يُبين فيها "أحمد باي" تطورات الأحداث: "...وفي أواخر سنه 1245هـ ورد عليّ أمر بالتوجّه إلى الجزائر جابياً لما جرت العادة بجبايته من الأموال على رأس كلّ ثلاث سنين، وبأن أُحكّم متانة "مرسى عنابة"؛ لاحتمال أن يطرقها العدو فرنسي، وأن استصحب من الفرسان في قدومي ما هو المعتاد ولا أزيد؛ فامتثلت ولا مجال للمخالفة...وفي اليوم الثالث هبط العدو في غربيّ الجزائري... فلم يكن لي ولا للمتولي عساكر ولا فرسان قدر الكفاية لدفعه،... وأنزل عساكره ورتب مدافعه وصادف عساكر الإسلام مشتتين بدون بارود ولا زاد فتقرب للبلاد وملكها بدون كبير قتال...ولما رأيت ما يذهل الألباب جمعت كثيراً من العساكر المهزومة والضعفاء ما لا يحصهم عدد وسرت بهم على وجه يطول بسطه فوصلت قسنطينة وعينت لجمعهم ما يكفيهم وعينت غُلفات العساكر المذكورة..."⁽³⁾

وقيام "أحمد باي" بما ذكره فيما مضى من تجميع القوات المشتتة وتنظيمها ودفع مُرتباتها وغياب ممثّل عن الدولة العثمانية بعد تنازل الداوي "حسين باشا" على الحكم، إضافة إلى إلحاح أعيان قسنطينة ومشايخها وقادة القبائل على تولية "أحمد باي" خلفاً "لحسين باشا" لقيادة البلاد؛ أمور جعلته يُمني النفس بأن يقبل الباب العالي بترسيم تعيينه

واليا على الجزائر: وهذا لتلتفّ حوله القبائل المختلفة لمواجهة الفرنسيين، كما أنّ الرسالة المذكورة تضمّنت أيضاً إشارة من الحاج "أحمد باي" بعدم اعترافه بأيّ قوّة فرنسية في الجزائر، وعدم قبوله التفاوض مع الفرنسيين؛ لأنّ البلاد تابعة للخليفة في إسطنبول ولا يُقطّع شيءٌ دون علمه⁽⁴⁾.

وتزيد شرعية المطلب الذي قدّمه الحاج "أحمد باي" بحسب رأيه بما ألحقه برسائلته من خطاب كتبه ووقع عليه أعيان ومشايخ وشيوخ القبائل المختلفة في قسنطينة، يرون فيه بضرورة تنصيب الحاج "أحمد باي" حاكماً على الجزائر، وقد فصّلوا الأسباب التي حملتهم على ذلك بقولهم أنّه: "...كان فيمن حضر الوقعة بقصد جباية الأموال السلطانية، سليل الولاية وعبد الدولة الخاقانية، الحاج "أحمد باي" متولي قطر قسنطينة.. جمع المسلمين والمسلمات من كلّ فجٍّ عميقٍ، وأمن روعهم بالزّاد والرّفيق، وحيث كان ذا ثبوت وتدير، وصحة يقين، دعا عساكر فاجتمعوا عليه وأجابوه، أسرع من لمحة عين، وهمّ أكابر شيوخ العرب انقياداً؛ لحسن رياسته، خاضعين لمهابته على الركب، فابلق الجمع مأمّتهم مقر ولايته، وأجزل صلتهم وصافهم لنفسه وجماعته، ثمّ قام عليه جماعة من العسكر ساعين في النهب والفساد، بقصد قتله وتولييه بعض الأوغاد، بعد أن استخرجهم من غمار قُطّاع الطّريق... فجعل الله كيدهم في نحورهم بمنه وفضله، وشتت شملهم ولا يحيق المكر السيّء إلّا بأهله، فانقاد له العباد والبلاد، ورفع عنهم المظالم وموجبات الفساد، ولما رأينا إنفاقه كل ما ورثه من أبويه في مصالح المسلمين من غير منفعة تعود عليه وظهر نفوذ كلمته وصفاء طويته، وعموم هيئته وانقياد رعيته، ألزمناه معاشر جماعة المسلمين الذين في قسنطينة أن يُجود منصبه الذي كان باسم باي إلى منصب الباشا، وأن يتصرف فينا بالسياسة والعدل ما شاء،... فبايعناه على السّمع والطّاعة... ماديين أكف التضرع والابتهاال لحضرة مولانا أمير المؤمنين، وملاذ العباد في أعلاء أعلام الإسلام والمسلمين، راجين من حسن رأفته بنا أن ينجز لنا ما اقترحناه، ويقبل علينا من الباب الذي استفتحناه، ويوليّ علينا وعلى الجزائر عبده الحاج أحمد..."⁽⁵⁾ أي أنّ الهدف الرئيس في مُراسلة أعيان قسنطينة ومشايخها للباب العالي لا يختلف عن هدف رسالة الحاج "أحمد باي". وتتبع مجرى تطور الأحداث يجعل مطالب أحمد باي وأعيان قسنطينة منطقية فهل هكذا رآها الباب العالي؟

تحمّس "القبطان باشا" في رسالته للسُلطان "محمود الثاني" لفكرة تولية "أحمد باي"؛ لما رأى في المراسلة من رأي سديد وشجاعة وإقدام لدى "أحمد باي"⁽⁶⁾، غير أنّ قلّة المعلومات، جعلت أركان الدولة المجتمعين في "مجلس شورى الباب العالي" يرون أنّه من الأفضل التريث لاستطلاع حقيقة ما يجري على الأرض⁽⁷⁾، وهو ما أكد عليه السلطان "محمود الثاني" حين رد على ما عُرض في شأن قسنطينة بالتأكيد على عدم استعجال الرد على طلب الحاج "أحمد باي"، وانتظار ما سيصل من معلومات حول الموضوع من السفير العثماني في باريس "أمدي رشيد باشا"، إضافة إلى ذلك تمّ اتخاذ قرار بمراسلة الحاج "أحمد باي" والثناء على شجاعته وتوصيته بالصبر وأن لا يقطع في أمر حتّى يصله الجديد، كما تقرّر إرسال مبعوث خاص من الباب العالي لاستطلاع ما يجري في قسنطينة والجزائر ككل⁽⁸⁾.

وبعد أربعة أشهر على وصول الرسالة جاء رد الباب العالي، حيث أتت رسالة تُثني على ما قام به "أحمد باي" لكنها تجاهلت الإجابة عن الالتماس الذي قدمه "أحمد باي" وأعيان قسنطينة في شأن ولاية الجزائر، بل اكتفِي بما أوصى به السُلطان "محمود الثاني" وهو ما جعل "أحمد باي" يستاء من امتناع الباب العالي عن إجابة طلبه؛ الأمر الذي حمله على تكرار مراسلة الباب العالي مرّة أخرى⁽⁹⁾.

لن نستغرق كثيراً في تفسير الأسباب التي حملت الباب العالي على عدم تلبية طلب "أحمد باي"، لكن سنكتفي بذكر أنّه خلال هذه المرحلة كان قد وصل الباب العالي أخبار من باي تونس تتحدّث عن تسمّي "أحمد باي" باسم "الباشا" ومحاولته الاستقلال بالجزائر لنفسه عن سلطان الباب العالي. وهذه الادعاءات كانت بسبب الخلاف الذي نشب بين "أحمد باي" وباي تونس "حسين باشا" ثمّ خلفه "مصطفى باشا" حول تجارة البارود وغيرها، إضافة للضغط الفرنسي على باي تونس⁽¹⁰⁾.

الأمر الذي حاول "أحمد باي" الإشارة إليه وتبريره في رسائله الموالية للباب العالي ولأركان الدولة العثمانية، ونقف على تفصيل الأسباب التي حملته على هذا الأمر في العديد من المراسلات: كمراسلة القبطان باشا "أحمد باشا"⁽¹¹⁾ أو المراسلة التي أرسلت إلى والي طرابلس "حسين باشا"⁽¹²⁾، أو مع خليفته في المنصب نفسه "طاهر باشا"⁽¹³⁾ بعد سنة

1835م، بل وحتى مع سفراء الدولة العلية في باريس ولندن⁽¹⁴⁾، وحتى في رسالته للصدر الأعظم⁽¹⁵⁾، وكلها في مسعى لتوضيح حقيقة وكيفية ما حدث⁽¹⁶⁾.

وإن أتينا لتشرح إحدى هذه المراسلات واتخذنا من رسالة "أحمد باي" للصدر الأعظم نموذجا⁽¹⁷⁾، وجدناها تركز على النقاط نفسها التي ترد في المراسلات الأخرى، ولعل أهم ما فيها: تصريح "أحمد باي" بالولاء التام للدولة العثمانية. واعتذاره عن قلة التواصل بسبب سيطرة القوات الفرنسية على ميناء "عنابة"⁽¹⁸⁾ المنفذ الوحيد لبيلك قسنطينة، ورجاؤه أن يمن الباب العالي عليه بالولاية على الجزائر كما طلب، وهذه المطالب عينها نجدها في الرسالة الثانية التي أرسلها شيخ وأعيان قسنطينة إلى الباب العالي، مبدين رغبتهم في أن يزي الباب العالي هذا الخيار: "...وظهر لنا من مهابته وانقياد رعيته وسعيه في تأمين الطرق وسياسته؛ بايعناه على السمع والطاعة، دفعا لمكابرة البرابر، وتفاؤلا بتوليته على الجزائر، ..ملتَمسين من مقام مولانا أمير المؤمنين ملاذ العباد في إعلاء أعلام الدين...تنجز ما اقترحناه، وإقباله علينا من الباب الذي طرقناه..."⁽¹⁹⁾.

بعد وصول المراسلات الجديدة التي كُتبت في 21 ربيع الأول 1251هـ/16 يوليو 1835م إلى الباب العالي تم النظر فيها من طرف "الصدر الأعظم" و"مجلس الشورى" المنعقد في الباب العالي، وأرسل الصدر الأعظم تقريراً إلى السلطان مفاده «أنّ الطلب الذي يُقدّمه أحمد باي لتوليته على الجزائر يصعب النظر فيه حالياً، إذ أنّ سفير الدولة العلية في باريس رشيد باشا (Reşid Paşa) كان يسعى للتفاوض مع الحكومة الفرنسية لأجل الصلح وإرجاع الجزائر للباب العالي، وقد يؤدّي تنصيب الحاج "أحمد باي" في منصب باشا الجزائر ومساعدته عسكرياً كما يريد إلى تعثر تلك المفاوضات، وتأزم الوضع أكثر مستقبلاً مع فرنسا. خاصة مع وجود أنصار داخل البرلمان الفرنسي لفكرة ضمّ الجزائر لفرنسا» لذا اقترح أن يتم التريث قبل اتخاذ مثل هكذا قرار، كما اقترح أخذ مشورة سفير الدولة في باريس في شأن هذه المسألة⁽²⁰⁾. وقد زكّي السلطان هذا الخيار، بقوله: "...إن اتخاذ قرار فيما يخص مادة الجزائر حالياً لازال غير واضح، ويحتاج إلى بيان جلي، لذا ليكن ما اقترحتموه..."⁽²¹⁾

ولم تحد توصيات "مجلس شورى" الدولة العلية عن هذا الخيار، إذ اقترح في جلسته المنعقدة في 29 ذي الحجة 1251هـ رداً على العريضة الواردة من أعيان قسنطينة⁽²²⁾، مُراسلة السفير العثماني في باريس "رشيد باشا" لمعرفة رأيه من جهة، ومن جهة ثانية اقترح

المجلس ضرورة الإسراع في مراسلة أهالي ومجاهدي قسنطينة عن طريق "القبطان باشا" للتأكيد بأن الدولة العثمانية لم تتخل عن مواطنها، كما شدد المستشارون على أهمية أن يتكرم السلطان بتعيين مبعوث له إلى قسنطينة للتحقق مما يجري ومقابلة أعيانها ومشايخها⁽²³⁾.

وبناء على التقارير السالفة من "الصدر الأعظم" و"مجلس الشورى" تقرر إيفاد من يقوم بمهمة الذهاب إلى قسنطينة للتواصل مع أهلها والاطلاع على أحوالها لأجل تقرير ما سيكون، فمن اختير لهذه المهمة؟ ومتى خرج لها؟ ثم كيف كانت رحلته وهل حققت فعلا ما كانت تصبو إليه؟ وكيف تعاملت فرنسا مع مخرجات هذه المهمة؟ وهل أثرت هذه المهمة على اختيارات الباب العالي وقراراته؟ هذه الأسئلة هي ما سنحاول الإجابة عليه فيما يأتي.

1- مهمة الميرالي كامل باي إلى قسنطينة (1836م): لم يتم التعيين النهائي لمبعوث السلطان إلى قسنطينة إلا في أبريل 1836م⁽²⁴⁾ أي بعد سنتين كاملتين تقريبا من القرار الذي اتخذ بخصوص قسنطينة عند وصول أول رسالة من الباب العالي، والتي كانت في 2 جمادى الأولى 1249هـ/16 سبتمبر 1833م⁽²⁵⁾.

وقد اختير لهذه المهمة الميرالي⁽²⁶⁾ "كامل باي (Miralaykâmil Bey)⁽²⁷⁾ وهو أحد العسكريين المميزين في الجيش العثماني، ولحساسية المهمة، وخوفاً من أن تتزاحم الأمور على "كامل باي" سيطلب من الباب العالي أن يتم تعيين من يرافق "كامل باي" في مهمته. كان الهدف الظاهر لرحلة "كامل باي" هو إبلاغ حكام هذه الإيالات بخبر مولد ولي عهد جديد للسلطان "محمود الثاني" اسمه "نظام الدين أفندي"⁽²⁸⁾، لكن الهدف الفعلي كان التواصل مع "الحاج أحمد باي" والاطلاع على أوضاع البيك والأهالي؛ والسبب فيما مضى هو تلافي الأخطاء التي وقع فيها الباب العالي في السابق خلال مهمة "طاهر باشا" سنة (1830م)⁽²⁹⁾ من جهة، ومن جهة ثانية محاولة الباب العالي عدم إثارة حفيظة فرنسا بسبب الوضع المضطرب في تونس وطرابلس الغرب والشكوك المتزايدة حول مستقبل كل من طرابلس الغرب وتونس⁽³⁰⁾.

قدم كل من "الصدر الأعظم" و"مجلس الشورى" عدداً من الاقتراحات كما سبق، من أهمها أن يتم إرسال رسالة باسم السلطان إلى "أحمد باي" وأهالي قسنطينة تقوم بتحفيظهم على الصبر والمجاهدة وعدم الاستسلام للفرنسيين. واقترح "الصدر الأعظم" -كما سبق ذكره-

تعيين كاتب⁽³¹⁾ تكون مهمته مساعدة "كامل باي" في مسعاه، واقترح لهذه المهمة "باهر أفندي"⁽³²⁾، لقيت هذه الاقتراحات الموافقة اللازمة من السلطان "محمود الثاني"، وأمر بتبويض رسالة إلى "أحمد باي" و"أهالي قسنطينة"، واقترح الصدر الأعظم أن يُصرف لـ"باهر أفندي" من الخزينة العامة⁽³³⁾، فوافق على ذلك وأمر أن يُصرف له ما بين 20-25 قرشا⁽³⁴⁾. وهكذا بعد أن تمّ تعيين باهر أفندي لمرافقة "كامل باي" وبعد أن فُرج من تبويض الرسالة التي سيحملها إلى أحمد باي- أرسل "القبطان باشا" نسخة هذه الرسالة إلى "كامل باي"، كما أرفق بالرسالة معلومات جديدة واردة من "نوري أفندي" سفير الدولة العثمانية في لندن تخصّ الجزائر، وحرص على أن تبقى هذه المعلومات شفوية لسرية المهمة⁽³⁵⁾، بعد ذلك قام "القبطان باشا" بمراسلة الصدر الأعظم ليعلمه أنّ الميرلاي "كامل باي" على وشك الخروج في مهمته عن طريق غليوطة "فتح بلنده" المتجهة إلى طرابلس⁽³⁶⁾.

وهذا انطلق الميرلاي "كامل باي" رفقة الكاتب "باهر أفندي" على متن الغليوطة "فتح بلنده" من أزمير⁽³⁷⁾ يذكر جان سار (Serres Jean) أن خروج "كامل باي" من إسطنبول كان في 7 أبريل 1836م⁽³⁸⁾، وبعد الإبحار باثنين وثلاثين يوما يذكر "كامل باي" في تقريره وصوله إلى طرابلس الغرب⁽³⁹⁾؛ فيكون وصوله في حدود 9 مايو 1836م، ومنها انتقل إلى تونس حيث التقى بها "مصطفى باشا" حاكم تونس وأعيان ومشايخ البلد، فقرأ عليهم فرمان السلطان، وأخبرهم بمولد "نظام الدين أفندي" فأطلّقت لذلك المدافع ابتهاجاً بهذا الخبر كما جرت به العادة⁽⁴⁰⁾.

بعد ذلك انتقل الميرلاي "كامل باي" مع الكاتب "باهر أفندي" وبرفقتهم ثلاثون فارساً أرسلهم "مصطفى باشا" لمرافقة "كامل باي".

انطلقت الرحلة من مدينة تونس براً، وبعد عشر ساعات وصل "كامل باي" ومن معه إلى منطلقة "مجاز الباب"⁽⁴¹⁾، وهناك التقوا مع أحد الضباط، قادماً من "قصة الكاف" ليكون دليلهم باتجاه قسنطينة. فكيف استُقبل "كامل باي" عند وصوله إلى قسنطينة، وما المميز فيما كان يحمله من رسائل هذه المرة؟

يقدم لنا الأسير الألماني "شلوصر" تفاصيل هامة لوصول "كامل باي" لا نجدها عند غيره، يقول فيها: "... كان عند وصوله يرتدي برنسا حريراً أحمر وقلنسوة كبيرة حمراء بدون عمامة، وكان يبدو فخوراً جداً بالشارة التي تزين صدره..."، من جهته يورد الميرلاي

"كامل باي" في تقريره الكيفية التي استُقبل بها: "...وعلى مسافة ساعتين قابلنا "أحمد باي" ومن معه من أهالي قسنطينة، وعدد وافر من عساكرها، وأُطلقت المدافع ابتهاجاً بوصولنا..."⁽⁴²⁾، وذكر "شلوصر" الاهتمام الذي أولاه "أحمد باي" لضيفه التركي⁽⁴³⁾، وما ذلك حسب "أحمد باي" إلا لمكانته والمقام العالي الذي يمثله⁽⁴⁴⁾، حاول لذلك تقبيل يده لكن الميرالي "كامل باي" سحبه. وإن كان لا يخفى وجود أغراض أخرى لهذا الاستقبال سكت عنها "أحمد باي"، على رأسها محاولته دفع تهمة الخروج على طاعة الخليفة العثماني، ونفي أية نية له للاستقلال بالجزائر عن الدولة العلية، وإبطال كل المزاعم التي كان يروجها باي تونس. إضافة لمحاولته استمالة الميرالي "كامل باي" ليكون إلى جانبه ويدافع عنه فيما سيرفعه من تقرير للباب العالي. وهو ما نجح فيه "أحمد باي" فعلياً.

فإذا تمّ لنا بيان المسار الذي سلكته الرحلة، والطريقة التي استُقبل بها "كامل باي" أصبح واجبا علينا أن نولي وجهنا شطر المهمة نفسها، إذ أنه وبمجرد أن استقرّ "كامل باي" في قسنطينة أوضح لـ "أحمد باي" ومن معه من الأعيان المهمة الحقيقية التي أُوفد لأجلها، وقرأ عليهم الرسالة التي حملها من السلطان "محمود الثاني" إليهم وهي رسالة كان لها تأثير طيّب في نفوس كل من سمعها. لذا وجب علينا أن نبين أهميتها أولاً.

أنت هذه الرسالة بعد اقتراح وإلحاح من أعضاء "مجلس الشورى" المنعقد في الباب العالي، لأجل تحفيز الحاج أحمد باي والمجاهدين معه على الصبر ومجاهدة العدو⁽⁴⁵⁾، كما أنه تأكد ضرورة وجودها بسبب مُراسلة أخرى من الصدر الأعظم للباب العالي تؤكد على أهمية أن تُبَيّض المسودة التي يحملها الميرالي "كامل باي" معه باسم السلطان "محمود الثاني" إلى أهالي قسنطينة "...أن تُبَيّض مسودة المُكَلَّف بهذه المهمة مكتوباً رائق البيان دقيق البرهان؛ لأجل أن لا يُعَيَّر (حامل الرسالة) بنفسه عن هذا الأمر..."⁽⁴⁶⁾، وهذا ليكون للرسالة أثر أكبر على من يسمعها، وسبب هذا غالباً هو ما وصل الصدر الأعظم من أخبار من "نوري باي"⁽⁴⁷⁾، وما اقترحه "حمدان أفندي" بأن تكون الرسالة ذات قيمة توافي ما يحدث على الأرض من تطورات.

وما قام به كل من "مجلس الشورى العثماني" و"الصدر الأعظم" فيما يخص حرصهما على أن تكون الرسالة ذات قيمة ومُعَبَّرَة يُعد تفكيراً منطقيّاً. خاصة بعد إطلاع كل من "مجلس الشورى" و"الصدر الأعظم" على تفاصيل ما كان يحدث في الجزائر وفي فرنسا

ومحاولات فرنسا إغراء "أحمد باي" للاعتراف بسيطرتها على الجزائر مقابل بقائه حاكما على "بيلك قسنطينة" إضافة لاطلاعهم على آراء "حمدان خوجة"⁽⁴⁸⁾ الوافد الجديد لإسطنبول والذي أوضح للجميع أهمية وجود "أحمد باي".

نعود للميرالي "كامل باي" حيث قام بتسليم ما يحمله من رسائل وأمرسام من الباب العالي إلى "أحمد باي"⁽⁴⁹⁾، ولما وفد أهالي ومشايخ وأعيان قسنطينة للقاء الميرالي "كامل باي" قرأ عليهم رسالة السلطان إليهم وجاء فيها: "...لقد جئت لأجل الوقوف معكم؛ ولأخبركم أنّ السلطان قد بلغه أمركم، وأنّ العمل الذي لم يُقم به منذ نزول هذا البلاء بإيالة الجزائر قد عزم حضرة السلطان [أدام الله عزه] على تداركه، والالتفات إلى مُصائبكم، وقد قرّر بحسن تديره المضي في نجدتكم، واستخلاص الصلح من الفرنسيين على بلادكم؛ لتبقى بأيديكم. ولعل ذلك يكون قريبا، فيرفع عنكم مُصائبكم، وهو مع ذلك يأمركم بالصبر والثبات على الجهاد، وأن لا تهنوا ولا تحزنوا..."⁽⁵⁰⁾.

وقد أورد مثل هذه الرسالة "أحمد باي" أيضاً في مذكراته، وإن اختلفت ألفاظهما فقد تشاركت معانيهما، كما أُضيف لنسخة "أحمد باي" نقطة مهمة أخرى، هي توصية السلطان لأهالي قسنطينة بأن لا يقبلوا بأي شروط فرنسية بدون الرجوع للباب العالي وأخذ مشورته⁽⁵¹⁾.

قابل أهالي قسنطينة ومشايخها وأعيانها ما نُقل إليهم بسعادة وابتهاج كبيرين، لتسير المهمة في نطاق أكثر تركيزاً بين "أحمد باي" والميرالي "كامل باي"، بحيث بنى عليها الأخير تقريره الذي قدّمه للباب العالي، وهكذا شرع "أحمد باي" في تقديم وشرح الأحداث التي جرت، وبدأ من خبر "يوسف المملوك" وكيف جهّز عساكره في ستة آلاف؛ لأجل الهجوم على "يوسف المملوك" في عنابة، لكنه أحجم عن ذلك لما سمع خبر قدوم مبعوث الباب العالي إلى قسنطينة؛ مخافة أن يُؤكّد المبعوث أنّ "يوسف المملوك" هو بالفعل مُتولٍ من طرف الباب العالي عاملاً، وأرسل "أحمد باي" إليه يخبره بوصول مبعوث الدولة العلية مُخاطباً إيّاه "...إن كنت خادماً للدولة العلية رفعنا أيدينا عليك، فأجاب "يوسف" بأنّه خادم للدولة الفرنسية..."، هذا الفعل من "أحمد باي" جعل الميرالي "كامل باي" يقدر بأنّ "أحمد باي" فعلاً يدين بالولاء للدولة العلية⁽⁵²⁾.

بل وتزيد ثقة الميرالاي "كامل باي" أكثر بـ "أحمد باي" عندما يقوم الأخير بشرح الأحداث التي حملته على أن يتسعى بـ "الباشا" ويضرب السكة باسم السلطان، وتتجلى الثقة التي تحدثنا عنها فيما يورده "كامل باي" ضمن تقريره، إذ ينقل الكثير من الكلام في تبرير ما ذهب إليه "أحمد باي" بعد سقوط مدينة الجزائر، فينقل كيف عمّت الفوضى في الإيالة؛ بفعل ما كان يبثّه الفرنسيون من أخبار كاذبة بشأن تخلي الدولة العثمانية عن الجزائر لفرنسا، وقيام بعض البايات كالباي "مصطفى بومزراق" باي المدية بالادعاء الكاذب بأنه تولّى الباشوية خلفاً لـ "حسين داي" وطلبه من "أحمد باي" الطاعة وأداء ما كان يؤديه لسلفه من الضرائب⁽⁵³⁾ الأمر الذي رفضه "أحمد باي" جملة وتفصيلاً⁽⁵³⁾. إضافة لقيام فرنسا بإغراء "أحمد باي" بإبقائه في منصبه حاكماً على قسنطينة مقابل إعلان ولائه لفرنسا وتقديمه لضرائب كتلك التي كان يقدمها لباشا الجزائر والخروج عن طاعة الخليفة العثماني⁽⁵⁴⁾، وأكثر من ذلك قيام عدد من الأعراب بقطع الطريق وسلب الناس أشياءهم؛ كل هذه الأمور جعلت "أحمد باي" ونفراً ممن معه يقرّرون الرحيل إلى بلاد الحجاز في بداية الأمر، مُفضّلين ذلك على البقاء تحت حكم الفرنسيين؛ "...فلما سمع أهالي ومشايخ وأعيان القبائل في بيلك قسنطينة وشهدوا الفساد الذي بدأ في الظهور اتصلوا بـ "أحمد باي"، وألزموه البقاء في الجزائر، فضربوا السكة وسمّوه باسم الباشا حتى يمنعوا الفتنة ويقطعوا دابر الفساد..."⁽⁵⁵⁾، وهو ما كان بالفعل، وكأنّ الميرالاي "كامل باي" بإيراده هذا العذر لأحمد باي يريد أن ينفي عنه فكرة التمرد أو الانفصال عن سلطة الباب العالي التي كان يروج لها "مصطفى باي" حاكم تونس. وقد أكّد هذا الأمر "أحمد باي" في مذكراته نقلاً من رسالة وصلت من "كامل باي" عند قوله: "...بمجرد أن وصلت إلى إسطنبول، نقلت لمولانا كذب الادعاءات التي ألصقها "مصطفى باي" تونس بكم، وفضحت أمره..."⁽⁵⁶⁾.

فإذا فرغ ممّا سبق انتقلنا إلى متابعة عمق المحادثات التي كانت بين الميرالاي "كامل باي" والحاج "أحمد باي"، إذ عزم الميرالاي "كامل باي" على أخذ صورة عامة تفي بقصد الباب العالي من إيفاده لهذه المهمة، لذا نجده يطرح كلّ الأسئلة التي كان يطرحها أركان الدولة في الباب العالي، فسأل عن مدى إمكانية أن ترفض فرنسا مساعي الدولة العثمانية لاسترجاع الجزائر؟ وفي حالة حصول ذلك كيف يمكن مجابهة الأمر؟ ثمّ إذا تمّ اتخاذ حد

فاصل بين قسنطينة والجزائر فما هذا الحد؟ وما هو المكان الذي لا يجب للدولة أن تفرط فيه بأي حال ولم ذلك؟

أجاب "أحمد باي" مباشرة بأنه بدون شك هذا المكان سيكون ميناء عنابة الذي يبعد عن مدينة قسنطينة مسافة اثنتي عشر ساعة⁽⁵⁷⁾، إذ بدون هذا الميناء لا يستطيع البليك التواصل مع الباب العالي بأي حال كما سبق وذكر ذلك "أحمد باي" في مراسلاته إلى الباب العالي⁽⁵⁸⁾، كما أنّ سكان البليك لا يستطيعون بأي حال ممارسة تجارتهم وحركتهم بدون هذه الواجهة البحرية. خاصة بعد عملية التضييق⁽⁵⁹⁾ التي تعترض تجارة البارود الوافد عن طريق تونس.

وقد أوضح "أحمد باي" أنّه في مفاوضاته الأولى التي كان يتوسّط فيها "حمدان خوجه"⁽⁶⁰⁾ قد اقترح شراء الميناء "عنابة" من الفرنسيين؛ لكنهم رفضوا ذلك. وقد أكّد أنّه في حال كانت الدولة تُفكر في أخذ الميناء فسيكون ذلك جيداً لأيّ خطط مستقبلية، ولهذا سأله الميرالاي "كامل باي" كم قيمة هذا الميناء إن قرّرت الدولة شراؤه؟ فأجاب بأنّ دفع الدولة العليّة المليون والأربعمئة أفضح له لن يكون خسارة في حق هذا الميناء؛ لأهميته الكبيرة للبليك ومستقبل الإيالة ككل⁽⁶¹⁾.

في الحقيقة كانت هذه الأسئلة من "كامل باي" تُصريح بما يشغل الباب العالي وأركان الدولة من تفاصيل، لكنها في الجزء الأهم تُضمّر كيف كان يفكر رجال الدولة، فترسم لنا الخطط التي كانت تشغل بها السُلطة العثمانية، وهي بين شقين أساسيين: الأوّل المُتمثّل في طمع بعض رجال الدولة في إمكانية "الحل الدبلوماسي" للمسألة مع فرنسا؛ وهو ما يثبتته التساؤل حول إمكانية رفض فرنسا المساعي الدبلوماسية⁽⁶²⁾. أمّا الشقّ الثّاني فهو "التدخل العسكري"، ويتّضح ذلك من خلال استقراء ما خلف السؤال المطروح من "كامل باي" على "أحمد باي" عند استفساره عن المكان الاستراتيجي الذي لا يجب على الدولة العثمانية أن تتخلّى عنه في أي مفاوضات أو مواجهات محتملة؟ بل يزيد الأمر تأكيداً بالحديث عن القيمة المادية التي قد تدفعها الدولة العليّة لفرنسا مقابل الاحتفاظ بهذا الموقع الاستراتيجي "ميناء عنابة" لصالحها كما مرّ.

وممّا سبق عرضه يتّضح أنّ هذه الأسئلة وأجوبتها كانت بالنسبة للباب العالي على قدر كبير من الأهمية، وترسم ملامح الخيارين الموجودين، ففي حالة السلم تكون الدبلوماسية

هي الخيار الأفضل، فإن امتنع ذلك تقدّمت الدولة العثمانية مُجبرة على دفع مقابل مادي معين لأجل ميناء عنابة؛ ليكون واجهة بحرية لأي خطة حربية مُستقبلية، لكن سئى فيما هو قادم هل اعتمدت الدولة العثمانية بناء على تقرير الميرالاي "كامل باي" إحدى الخطتين أم لا؟

ويبدو ممّا نقف عليه ضمن التقرير الذي رفعه "كامل باي" إلى الباب العالي بعد عودته من قسنطينة تعاطف الميرالاي كامل باي مع باي قسنطينة ومحاولته تخريج مسألة التسمي باسم الباشا في سياقها الضروري الذي فرضه تسارع الأحداث، كما أنّ ما حدث كان بمشورة وضغط من وجهاء ومشايخ قسنطينة⁽⁶³⁾ ما يجعل الادعاءات التي أوردها "مصطفى باي" باطلة لا قيمة لها.

ينتقل بعد ذلك الميرالاي "كامل باي" إلى مسار آخر في تقريره بإيراد المعلومات المختلفة التي تخص قسنطينة، فيرسم حدود البيلك شرقاً وغرباً، ثمّ يبسط الحديث عن المدينة، ويذكر موقعها، وعدد بيوتها التي كانت أكثر من سبعة آلاف بيت، وتجاوز عدد سُكّانها الثمانين ألفاً⁽⁶⁴⁾. يحيط بها سورٌ متينٌ (..خانته لري دخى قلعه كى طاشندن متين ومحكم ومير مومى إليه معيتنده دائما ماهيه لو اون ايكي بيك عسكر اولرق جوارنده دخى مرتب اون ايكي بيك سوارى اولديغندن لدى الاقتضا برطوب اتدقده اولمقدار سوارى صباحه قدر جلب وجمع اولنه جغى)⁽⁶⁵⁾ "...بيوتها مثل القلاع مبنية بالحجر المتين، وبمعية الباي المذكور أنفا اثنا عشر ألف عسكري دائما ما يكونون بجواره، وعند الضرورة لديه اثنا عشر ألف فارس أكثر تنظيماً، يكفي سماع طلق المدفع ليتّم حشدهم وجمعهم قبل الصبح..."⁽⁶⁶⁾.

وقد طرح "كامل باي" على أحمد باي سؤالاً حول مقدار العساكر والفرسان الذين يمكن لأحمد باي جمعهم إذا اقتضت الحاجة، فكان رد الحاج أحمد باي "...في أي وقت أرسل شيوخ القبائل في الأمر فإنه لن تمر سوى عشرة أيام حتى يكون بين يديّ مائة ألف من الفرسان ومثلهم من المشاة، لكن أصعب ما في الأمر هو تعيين ما يحتاجه هذا القدر الهائل من العساكر..."⁽⁶⁷⁾.

وهو ما يؤكّد مرّة أخرى أنّ خيار العمل الحربي أيضاً كان مطروحاً، وسنحاول فيما يأتي رصد سبب تغيّبه. كما استفسر "كامل باي" عن الوضع الداخلي للحكم والقوّة الموجودة

فعليا على الأرض، فأجاب "أحمد باي" بأنّ البلاد كان يتقاسم تسيير شؤونها ثلاث بايات كلّ باي على رأس مقاطعة، وبالتالي توجد ثلاث عواصم مركزية هي: قسنطينة، وهران، المدية. وفرنسا تسعى إلى السيطرة على: "المدية" و"وهران" باعتبار مكانتهما، وقد ساقطت عساكرها بالفعل لأجل ذلك، لكنها لم تنجح في تحقيق مرادها إلى الآن. وهو ما يجعل توحيد البايات الثلاث تحت حاكم واحد حسب "أحمد باي" يسهل المواجهة دبلوماسيا وحربيا مع فرنسا⁽⁶⁸⁾.

أشار أيضا الميرالي "كامل باي" إلى اهتمام شيخ القبائل بالمراسيم القديمة لتولية الباب العالي حكمه على إيالة الجزائر، لذا رأى أنّه من المهم الالتزام بالمراسيم التي دأب عليها الباب العالي في تعيينه لباشوات الجزائر؛ فغياب فرمان التعيين أو الخرق أو القفطان عن مراسيم التعيين تجعل هذا التعيين بدون معنى لدى الجزائريين. كما أكد أنّ "أحمد باي" ليس له مشكلة مع تطبيق التحديثات الجديدة للعساكر العثمانية إن توفرت له المساعدة اللازمة من الباب العالي كما حدث مع باي تونس⁽⁶⁹⁾.

هكذا إذاً وبعد عشرة أيام من إقامة الميرالي "كامل باي" في مدينة قسنطينة، وقيامه بتحري الوضع عن قرب، وجمع التفاصيل التي كانت تُهم الباب العالي انتهت المهمة في قسنطينة، وعزم على العودة إلى إسطنبول لاستكمالها، فانتقل من قسنطينة إلى تونس حيث مكث بها أسبوعاً في انتظار سفينة بريق تونسية خُصّصت لنقله إلى إسطنبول، وقد تحرّكت هذه السفينة فعليا في الخامس والعشرين من شهر صفر (10 يونيو 1836م) باتجاه إسطنبول⁽⁷⁰⁾.

وإذا قمنا بتتبع المراسلات التي وصلت من السفير الفرنسي روسين (Roussin) إلى كلّ من ناظر الخارجية "خلوصي باشا" والتي كانت بعد يومين من وصول الميرالي "كامل باي" للباب العالي⁽⁷¹⁾، لكنها لا تحمل تاريخاً مُحدّداً، وقارناها مع المراسلة الثانية الواردة من السفير الفرنسي في إسطنبول، وقد وصلت بعد أسبوع من المراسلة الأولى، وتحمل تاريخ 27 تموز 1836م⁽⁷²⁾ أي أنّ ما بين المراسلة الثانية التي أرسلها الأميرال "روسين" إلى الباب العالي وتاريخ وصول الميرالي "كامل باي" إلى إسطنبول توجد تسعة أيام تقريباً أو عشرة أيام، وإذا افترضنا أنّ "كامل باي" لم ينزل مباشرة من السفينة إلى الباب العالي واستراح يوماً واحداً أو يومين؛ فإنّه يمكننا الحديث عن تاريخ وصول "كامل باي" ما بين 15-18 تموز/جويلية

1836م؛ أي أنّ رحلة "كامل باي" من تونس لإسطنبول قد استغرقت ما يقارب 37 يوماً. في حين أورد جان سار أنّ عودته لإسطنبول كانت بتاريخ 2 تموز/جويلية 1836م⁽⁷³⁾؛ بمعنى أن الرحلة استغرقت حوالي (22) يوماً.

2- 2- تفاعل الأطراف المختلفة مع مخرجات مهمة الميرلاي "كامل باي": نهاية المهمة التي سار فيها الميرلاي "كامل باي" لم تكن إلاّ بداية لمجموعة من التفاعلات مرتبطة بالأطراف الثلاثة، إذ كانت مهمة الميرلاي كفيلة بإشغال ريبة الطّرف الفرنسي مُمثلاً في القنصل الفرنسي "روسين"، فبعد يومين فقط من عودة "كامل باي" إلى إسطنبول سارع "روسين" إلى مقابلة وزير الخارجية⁽⁷⁴⁾، مُؤكّداً أنّ فرنسا لن تقبل في أي حالٍ من الأحوال قيام الباب العالي بتعيين الحاج "أحمد باي" في منصب الباشا، وأشار إلى أنّ مُساعدة الباب العالي لـ"أحمد باي" أو الموافقة على إعلانه باشا للجزائر وإرسال رموز الولاية له (الفرمان- الخلعة) سيكون بمثابة إعلان الحرب ضد فرنسا⁽⁷⁵⁾.

كما أكد "روسين" أنّه لن يكون معنياً بالحديث عن المسألة الجزائرية بعد الآن؛ ولا توجد لدى فرنسا أية نيّة للتّخلي عن الجزائر، وإن كان يترك إمكانية حل المسألة دبلوماسياً من خلال تواصل سفير الدولة العثمانية في باريس مع المسؤولين الفرنسيين⁽⁷⁶⁾، لكن واقع الحال والمراسلات الرسمية تُؤكّد غير ذلك، إذ أنّ النشاط الدبلوماسي لـ"رشيد باشا" و"حمدان خوجه" كثيراً ما قُوبل برد فعل سلبي من الأطراف السياسية في فرنسا⁽⁷⁷⁾، ما يعني أنّ ما كان يذكره السّفير الفرنسي لا يعدو كونه حديثاً دبلوماسياً؛ لأنّ فرنسا كانت قد ألحقت الجزائر بها من خلال قانون 22 جويلية/تموز 1834م.

وبالتالي ارتفعت الضغوطات الفرنسية على الباب العالي بشكل كبير رافقه التوتر فيما يخص مسألتى طرابلس وتونس، الأمر الذي انعكس على تفاعل الدولة العثمانية نفسها مع مُهمّة الميرلاي "كامل باي". من خلال ما قام به "الصدر الأعظم"، حيث قام أولاً بتلخيص ما ورد في التقرير مادة مادة، كما طُلب منه، فأشار-ضمن هذا الملخص- إلى أنّ الميرلاي "كامل باي" يُؤكّد على ولاء الحاج "أحمد باي" وأهالي قسنطينة. كما سلك "الصدر الأعظم" مذهب "أحمد باي" والميرلاي "كامل باي" في التقرير بأنّه لا يمكن التّصرف دون أن يكون ميناء "عنابة" تحت يد الدّولة العثمانية؛ لأنّه أيسر الطرق ربطاً بين الدولة العلية والجزائر، كما

أشار إلى أنه وفي حالة موافقة الدولة العثمانية على طلب الحاج "أحمد باي" بتوليته منصب الباشوية فإنها تقع في خيارين أحلاهما مر:

فإن اعترفت الدولة العثمانية به واليا على قسنطينة فقط بحدودها التي أوردها "كامل باي" في تقريره فهي بذلك ستقوم بإسقاط حقوقها المشروعة في المطالبة بباقي أجزاء الإيالة. وهكذا ستعترف بملكية فرنسا لباقي الجزائر.

أما في حالة اختارت الدولة إعلان "أحمد باي" باشا على إيالة الجزائر كاملة؛ فقد تنجح في توحيد المقاومات العسكرية الموجودة في: بيلك التيطري (المدية)، وبيلك الغرب (وهران) تحت راية "أحمد باي" والدولة العثمانية، لكنها ستكون بذلك قد أعلنت الحرب على فرنسا وقطعت معها علاقات الصداقة الموجودة⁽⁷⁸⁾.

كما ضمّن الصدر الأعظم في رسالته للسُلطان "محمود الثاني" تذكيراً بما ورد في مراسلة "حمدان خوجة أفندي"- العائد من باريس- والمطلع بشكل جيد على شؤون السياسة في أوروبا، الذي يرى: «أنّ الجزائريين لن يقبلوا بأي حال من الأحوال بأن يكونوا تحت الحكم الفرنسي»⁽⁷⁹⁾، وهو ما سيؤدي إلى استمرار مواجهات عسكرية مع فرنسا؛ ما سيجعل فرنسا في الأخير على القبول بالصلح في مقابل تسوية مالية ما، والتّخلص من المشكلة الجزائرية ومن مواجهة الرأي العام الفرنسي. ويدعم حججه هذه بأنّ السفير الفرنسي الجديد يؤكد على ضرورة التمسك بالطرق الدبلوماسية لحل القضية. وفي الأخير بيّن الصدر الأعظم أنّه وبعد عدد من المشاورات يرى أنّه من الأفضل عدم التّسرع بإعلان "أحمد باي" باشا على الجزائر؛ لأنّ نتائج ذلك غير مضمونة، فيما أكّد على ضرورة أن يُكثّف "أمّدي رشيد باشا" السفير العثماني المكلف بالقضية الجزائرية في باريس نشاطه للمطالبة بإعادة الجزائر للباب العالي وألاّ يرضى بغير ذلك⁽⁸⁰⁾.

وقد لقيت الاقتراحات التي قدّمها الصدر الأعظم موافقة وتزكية السُلطان "محمود الثاني"، إذ لم تخرج أوامره عمّا تقدّم به وزيره وأقرّه، إضافة لما تقدّم أمر بصرف معاش لـ "حمدان أفندي" قدره عشرة آلاف قرش⁽⁸¹⁾، تعويضاً له عمّا فقده في الجزائر. لكن هل كانت الاقتراحات التي قدّمها الصدر الأعظم مبرّرة فعلاً؟ وهل الحجج التي قدمها مُستساغة بالفعل؟

بالنسبة للصدر الأعظم فإنّ اتخاذ هذه القرارات وتقديمها كاقتراحات للباب العالي كانت أفضل ما يمكن التّوصل إليه، فهذه القرارات جاءت في مرحلة كانت تعاني فيها الدولة من الفوضى في المنطقة خاصة في طرابلس الغرب وتونس، بحيث انتشر الصراع على الحكم في الأولى، وأصبح حكام تونس يُسيّرون أمور الإيالة بشكل يكاد يكون مُنفصلا تماما عن الباب العالي.

بالفعل كانت الدولة العثمانية تعاني الاضطراب على جميع المستويات خلال تلك المرحلة، لكن يمكن رد تفاعلات واقتراحات "الصدر الأعظم" مع ما ورد في تقرير الميرالي "كامل باي" بشكل كبير إلى الضغوط الكبيرة التي كان يمارسها السفير الفرنسي في إسطنبول "روسين" خاصة بتأكيداته أكثر من مرّة بأن أي تعاطف للباب العالي مع قسنطينة قد ينجم عنه تأزم العلاقات مع فرنسا ودخول البلدين في مواجهات غير محبذة (..قسنطينة سنجاغنه طرف دوله عليه دن مداخلة اولنمقده وايات جزائر طلب قلمقده اولمسي بير شي اوليوب يعني بوجزايرنك تركي فرانسه يه كوره دولتجه وملتجه ير وجهله اوبه ميه جفندن بوماده هيح قاله النمسي وباخصوص قسنطينة طرفه كامل باي كتيديكي كي مأمور ونشور وخلعت كوندملك مثللو هيح مداخلة اولنمسي كوزل الور ...)

"...سيكون جيدا إذا لم يكن هناك أي تدخل من الدولة العلية في شأن قسنطينة، وتوقفت عن طلبها بتخلي فرنسا عن إيالة الجزائر -وهو قرار لن يتم إلّا وفق رأي الدولة والأمة الفرنسية- ولم تقم بإرسال الفرمان والقفطان وأمثال ذلك من التدخلات غير المبررة..."⁽⁸²⁾.

ويمكن عد تحركات السفير "روسين" في خانة استشعار فرنسا لخطر المهمة التي قام بها الميرالي "كامل باي" إلى قسنطينة، حيث أصبحت ترى أنّ المهمة قد تنعش آمال الدولة العثمانية في استرجاع الجزائر، لذا قامت بمحاولة قطع هذا الطريق بالتهديد بإمكانية الحرب وقطع علاقات الصداقة مع الباب العالي، وهو ما ورد بوضوح في مراسلة السفير "روسين" إلى الباب العالي بتاريخ 27 تموز 1836م عند قوله: "...ثالثا في شأن قسنطينة، إننا نرى تدخل الدولة العلية في قسنطينة على أنه عداوة لنا..."، وأكد "روسين" في موضع آخر من الرسالة نفسها "...أنّ باي قسنطينة حارب ولايزال يحارب الفرنسيين، وإنّ قسنطينة كما هو معلوم جزء من الجزائر، لا يفترق عنه بأي حال، وتدخل الدولة

العثمانية في شأن قسنطينة سيدخلها في مخاصمة مع فرنسا، ولهذا يُدّكر السّفير الفرنسي الباب العالي بهذا الأمر حتّى لا تُغفله عند اتخاذ قراراتها...⁽⁸³⁾ كانت فرنسا مُتأكّدة بأن الباب العالي لن يغفل عن هكذا تهديد وسيأخذه مأخذ الجد، فخسارة العلاقات مع فرنسا لم تكن مطروحة حينها، لأنّ علاقة الباب العالي مع التاج البريطاني لم تكن بأفضل أحوالها⁽⁸⁴⁾.

وإذا قمنا فيما سبق بتبرير موقف الصدر الأعظم والباب العالي بناء على السياق الدولي والعلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا ومنطق القوّة الذي يفرض نفسه خلال تلك المرحلة رجعنا للتساؤل عن الإمكانية الأخرى التي كان يمكن أن تلعبها قرارات الباب العالي خاصة في دعمها الممكن لإنشاء علاقات بين المقاومات المحلية بدون التدخل المباشر، وذلك من خلال تنسيق الجهود المبذولة بين "أحمد باي" في الشرق و"الأمير عبد القادر" في الغرب، وهو الرّأي الذي كان قد أشار به "نوري أفندي" السفير العثماني في لندن على الباب العالي قبيل عودة "كامل باي"⁽⁸⁵⁾ من مهمته.

إنّ هذه الفرضية تبقى مرتبطة أساساً بأمرين، الأوّل السّرية بمعنى تدخل الباب العالي للتوفيق بين الرجلين بسرية وهذا أمر صعب جداً، لأنّه يستلزم توحيد الرجلين تحت الرّاية العثمانية، وهي الرّاية التي كان يحملها في تلك الأثناء "أحمد باي" وبالتالي فإنّ دخول "عبد القادر" تحت لواء الدولة العثمانية يعني دخوله تحت راية "أحمد باي" وهذا سيؤدي إلى أمرين آخرين: الأوّل التأكيد لفرنسا أنّ من يحاربها في الجزائر يتلقى الدعم من الدولة العثمانية وهذا ما قد يؤدي إلى حرب بين الدولتين، والأمر الثاني: هو تسليم الأمير "عبد القادر" بحكم أحمد باي لإيالة الجزائر هو إقرار بعودة الباب العالي لحكم الجزائر، وهو أمر لم يكن يتوافق وطموحات "الأمير عبد القادر" في تأسيس مملكة عربية، كما أنّ إلحاق وتنسيق مقاومته قد يؤدي إلى ذوبانها ما يفقده ميزاته المختلفة. أما الأمر الثاني الذي ترتبط به هذه الفرضية فهو وجود قوة عسكرية عثمانية قادرة بالفعل على التدخل في الجزائر في مرحلة ما لنجدة "أحمد باي"، وبالتالي الدخول في مواجهة عسكرية مع القوات الفرنسية، وهو الأمر الذي لم يكن مطروح تماماً؛ بسبب اختلال موازين القوة العسكرية بين الطرفين العثماني والفرنسي لصالح الأخير.

على كل حال لم يكن الوقت كافيا للدولة العثمانية حتى تجد طريقة تستطيع بها تقديم العون لـ"أحمد باي" أو بيلك قسنطينة؛ إذ أنه بعد فترة وجيزة وصلت رسالة⁽⁸⁶⁾ من الحاج "أحمد باي" إلى الميرالاي "كامل باي" يخبره فيها بإرسال مبعوث من طرف القوات الفرنسية إلى قسنطينة بعد سماعهم بخبر مهمته "...اشتراط علينا فيها شروطا كثيرة كبيرة، لا يرضى بها مسلم، وأعظمها الشرط الأول اقترح فيه أن نعترفوا [هكذا] له بأنه هو سلطان إفريقية، ويلزم عن ذلك خلع طاعة مولانا السلطان وإفساد العقيدة، نعوذ بالله من ذلك، فأجبناه أنا لانقبلوا حتى بشرط، ولا نعطوه [هكذا] إلا البارود..."⁽⁸⁷⁾، وبالفعل بعد مدة قصيرة تعرضت مدينة قسنطينة لحصار جديد في شتاء 1836م. ولينتهي أمر قسنطينة بسقوطها بعد ذلك في يد القوات الفرنسية في وقت لاحق من سنة 1837م، وهكذا طويت صفحة المهمة التي أوكل بها الميرالاي "كامل باي".

كما أن ما ذكره الصدر الأعظم نقلا عن إمكانية تخلي فرنسا عن الجزائر في حالة استمرار المقاومات الشعبية وعدم قبول الجزائريين بالخضوع للحكم الفرنسي ممّا يؤدي إلى تسوية ما كان كلاما قد تجاوزه الزمن، إذ أن الكلام الذي أورده الصدر الأعظم على لسان "حمدان خوجه" كان ضمن مراسلة⁽⁸⁸⁾ وصلت الباب العالي قبل قرار فرنسا إلحاق الجزائر بها من خلال قانون 22 جويلية 1834م الذي أقرّه البرلمان الفرنسي.

خاتمة: بعد استعراضنا للخطوط الأساسية التي سارت فيها المسألة الجزائرية من بداية الحصار الفرنسي على الجزائر سنة 1827م، وإلى غاية سقوط مدينة قسنطينة (1837م) يمكننا أن نقف على عدد من الأمور لعل أهمها:

أنّ الدولة العثمانية ظلت في المرحلة الأولى من الحصار الفرنسي للجزائر وإلى غاية الإنزال الذي قامت به القوات الفرنسية في "سيدي فرج" بعيدة عن حقيقة ما كان يجري، وبعض ما وصلها من "الداي حسين" من تطمينات أعطاها قراءة خاطئة للوضع الذي كانت تسير فيه الأمور.

بداية التواصل الفعلي بين "أحمد باي" و"الباب العالي" بناء على ما وقفنا عليه من مراسلات كانت سنة 1832م وليس سنة 1835م؛ التي بنى عليها الكثير من الباحثين أعمالهم، وكان يمكن خلال هذه المرحلة (1832-1835م) القيام بالعديد من الخطوات تخص الجزائر، إلّا أنّ الوضع الداخلي المهترئ للدولة العثمانية والأوضاع الخارجية الملتبّة

سواء مع تمرد "محمد علي باشا" أو الصراع على الحكم في طرابلس الغرب بل والقيود التي فرضتها عليها الدول الأوروبية من خلال المعاهدات والاتفاقيات السياسية جعلها تنبأ كثيراً في تفعيل بعض القرارات التي اتخذتها بخصوص الإيالة الجزائرية، بإيفاد من يتقصى الحقائق كان قد قُرّر سنة 1833م بعد وصول المراسلات الأولى من "أحمد باي" وأعيان قسنطينة، غير أن تفعيل هذه القرارات تأخر إلى غاية 1836م. ما يجعلنا نشير أيضاً إلى نتيجة أخرى هي:

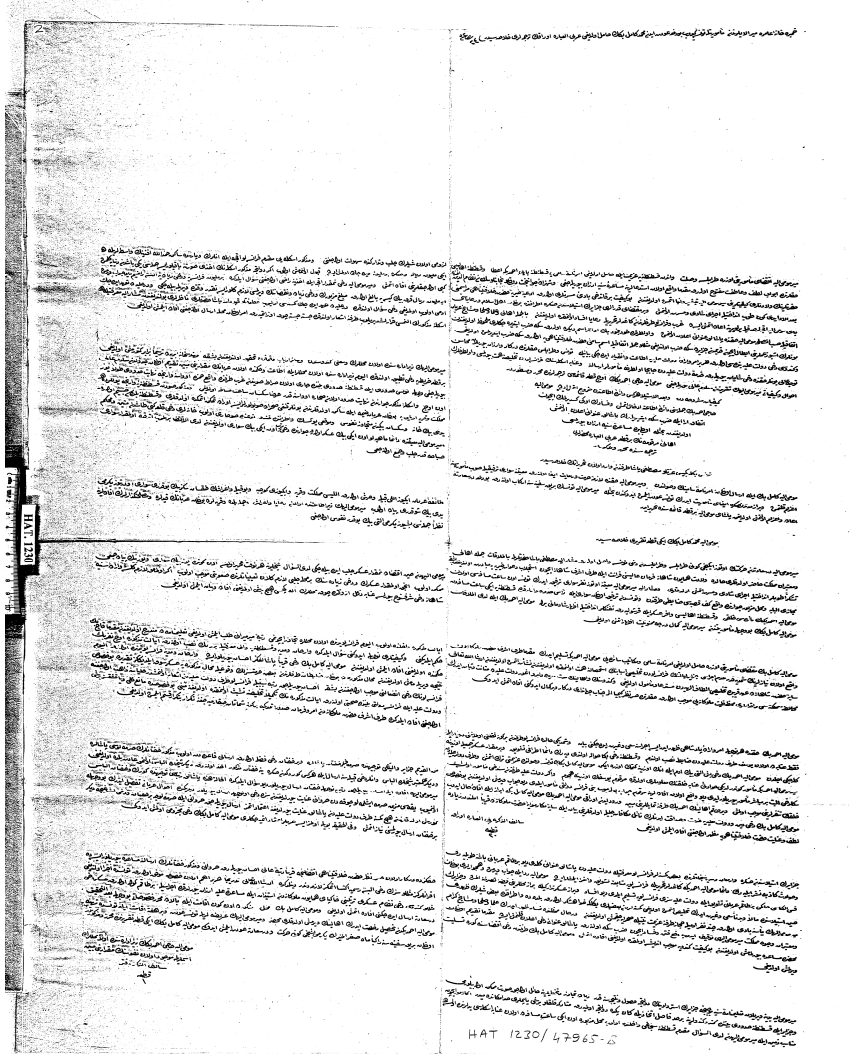
فشل الدولة العثمانية الذريع في إدارة الوقت إضافة إلى الثقل الكبير التي أوجدته الذهنية المركزية في اتخاذ القرارات الأساسية جعل التعاطي مع المسألة الجزائرية متأخراً كثيراً مقارنة مع ما كان يجري من الأحداث في الأرض أو مقارنة مع هامش الحرية الذي كان يتمتع به قناصل وسفراء ودبلوماسيو فرنسا في نفس المرحلة.

نجح الميرالي "كامل باي" في مهمته من الناحية التقنية، حيث وقّر كل المعلومات اللوجستية التي كان يستفسر عنها أركان الدولة العثمانية، لكن مخرجات تقرير هذه المهمة وتحسّسه لـ "أحمد باي" اصطدمت بنفوذ وقوة السفارة الفرنسية، كما أتا المهمة لم تجد صداها عند "الصدر الأعظم" الذي كانت قراءته أكثر برغماتية بناءً على مقدرات وإمكانات الدولة العثمانية وعلاقاتها الدولية خلال تلك المرحلة.

أنهكت التمردات الداخلية والحروب الخارجية الدولة العثمانية في الثلث الأول من القرن التاسع عشر؛ الأمر الذي جعلها تعي جيداً أن إمكاناتها لا تسمح لها بأي مواجهة حربية مع الدولة الفرنسية، وجعلها تسعى دائماً للبحث عن الحلول الدبلوماسية سواء مع سفارة "أمدي رشيد باشا" في باريس أو سفارة "نامق باشا" وبعده "نوري باشا" إلى لندن، وقد استغلت فرنسا المفاوضات الدبلوماسية لتثبت وجودها الفعلي على الأرض، وهو ما سمح لها بالتوسع لاحقاً في كلاً للأراضي الجزائرية.

في الأخير بقي أن نشير إلى أهمية التنقيب في الأرشيفات العثمانية لفهم مسارات الأحداث وتطورها والسياقات التي وجدت فيها، ليس لنفي أو إثبات شيء وإنما لأجل الكشف عن الوثائق وأهميتها إذ يستحيل كتابة تاريخ الجزائر العثمانية بعيداً عن الوثائق الأرشيفية.

صورة عن ملخص التقرير الذي قدمه المير آلي كامل باي إلى الباب العالي بعد عودته من قسنطينة



الهوامش:

- 1- HAT. Dosya N° 1193. Gömlek N° 46906 Tarih 1830.08.20.N°1.
- 2- علي رضا باشا: مرآة الجزائر، مترجم: علي شوقي، مجلس كبير معارف تنسيبه، اسطنبول، 1293هـ، ص. 94. (باللغة العثمانية)
- 3- I. DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N° 25 Tarih 1249 s 6.
- 4- للتفصيل أكثر في فحوى هذه الرسائل راجع المقالة التي نشرها الأستاذ "عبد الجليل التميمي".



- Trois Lettres de Hadj Ahmed Bey de Constantine A la Sublime Port in Revu de l'occident Musulman et de la Méditerrané, Aix provence, France, Année 1967, N°3, P 133-152.

5- I. DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N°25 Tarih 1249 Ca.2. N°8.-----6- I. DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N°25 Tarih 1249 Ca.2. N°1.

7- I.DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N°25 Tarih 1249N°5.-----8- I.DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N°25 Tarih 1249N°5.

9- Ahmed Bey: *Les Mémoire de Ahmed bey*, Marcel Emerit, Revue africaine., Volume 93, année 1949, p 82.

10- Serres Jean: *La politique turque en Afrique du Nord sous la monarchie de juillet*, Paris, Gruthner, 1925, pp 128-135.

11- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47971-E Tarih 1253.B. 15.-----12- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47971-B Tarih 1253.R.

15.-----13- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47971 Tarih 1251.Ra. 21.-----14- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47969 Tarih 1253.Ra. 02.

15- سنخخص مقالة لموضوع "مراسلات الحاج أحمد باي في الأرشيف العثماني" ترصد التواصل الذي كان بين الحاج "أحمد باي" و"الباب العالي" خلال المرحلة الممتدة ما بين (1832-1837م).

16- Ahmed Bey: *Les Mémoire de Ahmed bey*, P 82.-----17- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°C 47971 Tarih 1251.Ra. 20.

18- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°C 47971 Tarih 1251.Ra. 20.-----19- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°D47971 Tarih 1251.Ra.

21.-----20- I. DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N°42.-----21- I. DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N°42.-----22- HAT. Dosya N° 1230.

Gömlek N°D47971 Tarih 1251.Ra. 21.-----23- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47961 Tarih 1252.R.29. N°1.

24- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47966 Tarih 1251.Z.29.-----25- I.DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N°25 Tarih 1249N° 5.

26- *Miralay*: كلمة تركية تكتب (الميرالي) أو (امير آلي) وهي رتبة عسكرية في الجيش العثماني توازي رتبة (Albay) في الجيش التركي اليوم، ويقابلها في الرتب العسكرية النظامية الحديثة رتبة "العميد".

27- "محمد كامل باي" ابن "عارف محمد آغا" أرسل لأجل تحصيل العلوم الهندسة إلى أوروبا، وبعد عودته شارك في عدد من المواجهات العسكرية وقلد بعض المهام العسكرية ليُعيّن بعدها في رتبة "الميرالي" أي: العميد. كانت إحدى أولى المهام الكبيرة التي كُلِّفَ بها مهمته إلى قسنطينة سنة 1836م محل الدراسة، عُيِّن بعدها في ديسمبر سنة (1837م) سفيراً للدولة العثمانية في برلين، وُرُقِّي في المراتب الإدارية للدولة فشغل: منصب "محافظ بلغراد" ثم رُقِّي إلى رتبة "فريق" بعدها عُيِّن عُضْواً في "دار الشورى" وفي سنة (1843م) عُيِّن في منصب باشا على ولاية البوسنة، عُيِّن سنة (1848م) وزيراً للتجارة ثم سفيراً للبَابِ العالي في لندن سنة (1851م) ثم والياً على حلب سنة (1857م) واستمر لسنة واحدة، ليستدعيه بعد ذلك الباب العالي ويُنصَّبَه والي على "أزمير" إلى غاية وفاته في شهر (أكتوبر 1859م). انظر:

- Mehmed Sureya: *Sicilli Osmani*, yayın hazırlayan: Nuri Akbayar, Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul, 1996, C 3, s 862.

28- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.

29- إذ استفادت الدولة العثمانية من تجربة طاهر باشا الذي أرسل للجزائر أثناء الحصار الفرنسي لكن لم يسمح له بالدخول إليها ووجه منها إلى ميناء طولون، بحجة عدم وصول شيء من فرنسا إلى قائد الحصار يفيد بمهمته.

30- Serres Jean: *op.cit*, P 154-164.-----31- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47957-A Tarih 1251.Z.29.

32- خدم باهر أفندي في العديد من المجالس والمكاتب الخاصة بالدولة العثمانية على مدار سنوات عديدة منها مجلس الأمور العامة (النافعة) وكان في غرفة التجارة، وبعدها كاتب ثاني برفقة السفير "رشيد باشا" في باريس، للتفصيل أكثر حول باهر أفندي راجع التعينات الخاصة به في الأرشيف العثماني:

- HAT. Dosya N° 1632. Gömlek N°5 Tarih 1255.Z.29/I.HR. Dosya N° 16. Gömlek N°771 Tarih 1256.Z.30/HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47958 Tarih 1251.Z.29/33- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47957 Tarih 1251.Z.29.

34- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47958 Tarih 1251.Z.29.-----35- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47957-A Tarih 1251.Z.29.

36- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47957-A Tarih 1251.Z.29.-----37- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----38- Serres Jean: *op.cit*, p 165.-----39- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----40- HAT.

Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----41- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.

42- وهي اليوم تتبع إدارياً ولاية باجة.

43- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.



- 44- فندلين شلوصر: قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837م)، ترجمة أبو العيد دودو، عاصمة الثقافة العربية، 2007، ص. 48.
- 45- Ahmed Bey: *op.cit*, P86.-----46- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47961 Tarih 1252.R.29. s 1.
- 47- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47957 Tarih 1251.Z.29.-----48- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47957-A Tarih 1251.Z.29.
- 49- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965 Tarih 1252.Z.29.-----50- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.
- 51- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----52- Ahmed Bey: *op.cit*, P86.-----53- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----54- Serres Jean: *op.cit*, PP 129. 139.-----55- Ahmed Bey: *op.cit*, P 79.
- 56- وقد ذكر الباي نفسه هذا العرض وغيره من العروض التي وصلته، للتفصيل أكثر انظر:
- I.DUIT. Dosya N° 139. Gömlek N°25 Tarih 1249 Ca.2. N°6/Abdeljelil Temimi; *le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837)*, Revue d'histoire Maghebine, Vol 1, 1978, p 93-129.
- 57- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----58- Ahmed Bey: *op.cit*, P 87.-----59- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----60- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°C 47971 Tarih 1251.Ra. 20.-----61- Serres Jean: *op.cit*, P 135.
- 62- للتفصيل أكثر حول موضوع مفاوضات الحاج أحمد باي والفرنسيين راجع:
- Abdeljelil Temimi; *le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey (1830-1837)* p 115-126.
- 63- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----64- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----65- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----66- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.
- 67- لأهمية هذا التقرير سنحاول نقله للغة العربية عفاً قريب في دراسة منفصلة، إذ المكان هنا لا يسع له.
- 68- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----69- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----70- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----71- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.-----72- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-B Tarih 1252.Z.29.
- 73- Ercüment Kuran; *Cezayir Fransızlar tarafından işgal karşısında Osmanlı siyaseti 1827-1847*, yenilik basım evi İstanbul, 1957, S 47.
- 74- كُتِب في أعلى المراسلة التي وصلت الباب العالي من السفير الفرنسي في إسطنبول عن طريق مُترجمه مايبي: (فرانسيسك جيسنك ترجماني، لويبره شهر تموزك بكريمي، يدي سني يازديغي، بر قطعه تعليماتنه ناني ترجمه سيدر). أي: ((...ترجمة لتعليمات واردة من طرف مُترجم السفير الفرنسي في السابع والعشرين من شهر تموز...)) راجع المراسلة في:
- HAT.HR. Dosya N°675. Gömlek N°32986 Tarih 1252.Ra.12.
- 75- Serres Jean: *op.cit*, P 135.-----76- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965 Tarih 1252.Z.29.-----77- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965 Tarih 1252.Z.29.-----78- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965-A Tarih 1252.Z.29.-----79- Ercüment Kuran: *a.g.e*, S-s 35-51.-----80- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965 Tarih 1252.Z.29.-----81- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47965 Tarih 1252.Z.29.-----82- HAT.HR. Dosya N°675. Gömlek N°32986 Tarih 1252.Ra.12.-----83- Ercüment Kuran: *a.g.e*, s 57.-----84- HAT. Dosya N° 1230. Gömlek N°47966 Tarih 1251.Z.29.
- 85- سنعود لقراءة مراسلات الحاج أحمد باي مع الباب العالي في الأرشيف العثماني في مقالة أخرى.
- 86- HAT. Dosya N°1230. Gömlek N°47970 Tarih 1253.B.01.
- 87- HAT. Dosya N°831. Gömlek N°37528 Tarih H 27-06-1250.